أكدت استخدامها التقانة الحديثة

وكالة التنمية الأميركية مستعدة لتمديد برنامج الإنماء الزراعي في العراق

□ بغداد /المدى

دعوة لأتخاذ الاجراءات اللازمة للنهوض بالواقع الزراعي

أبدت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية استعدادها لتمديد برنامج الإنماء في مجال الزراعة بالعراق، مؤكدة استخدامها لـ٤٥ تكنولوجيا أميركية في البرنامج أبرزها تكنولوجيا السقي.

وقال مدير الوكالة جيفري كوجان في لقاء مع عدد من وسائل الإعلام إن هناك إمكانات كبيرة للإنتاج الزراعي في العراق، حيث أجرينا دراسة خلال تنفيذ برنامج إنماء عام ٢٠٠٧، وتوصلنا إلى ضرورة تطوير الثروة الحيوانية والبستنة"، مبديا استعداد الوكالة "لتمديد هذا البرنامج الذي سينتهي في تشرين الثاني عام ٢٠١٢، في حال طالبت الحكومة العراقية ووزارة الزراعة بذلك".

وأضاف كوجان أن قيمة المنحة المقدمة من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية بلغت ١٦٩،٨ مليون دولار"، مشيرا إلى أن "المؤسسات الزراعية في العراق وأميركا التزمت التعاون بهذا المجال بموجب الاتفاقية الإستراتيجية الموقعة بين البلدين".

من جانبه أكد مدير مشروع إنماء روبرت دوس أن الوكالة راضية عن النتائج التي حققها برنامج إنماء في ظل الصعوبات التي شهدها العراق خلال الفترة الماضية"، لافتا إلى أن "هذا البرنامج لم يكن له أي دور مباشر في مسألة التصحر بالعراق".

وأضاف دوس أنه "لا يوجد فساد في هذا البرنامج"، مبينا أن "الحكومة الأميركية لديها ضوابط صارمة في مسألة إنفاق الأموال خاصة تلك التي أنفقت بإنماء".

إلى ذلك قال المدير الفني لمشروع إنماء علي العبيدي انه "تم استخدام ٤٥ تكنولوجيا أميركية في برنامج إنماء من ضمنها تكنولوجيا السقي"، مشيرا إلى أن "البرنامج استطاع العمل في ١٨ محافظة وقام بتوصيل هذه التكنولوجيا بشكل جيد".

وأضاف العبيدي أن "محافظتي صلاح الدين والسليمانية تميزتا بإنتاج الطماطم والخيار بفضل هذا البرنامج ووصلت إلى درجة توزيع المحصولين للمحافظات الأخرى، فيما تميزت محافظة المثنى وقضاءي الراشدية والتاجي ببغداد بإنتاج الفطر".

وأكد العبيدي انه "لا توجد حلول جذرية بمشكلة الزراعة في العراق"، لافتا إلى أن "مسألة التنمية الزراعية بالعراق كان يجب أن تمر بمراحل".

وتابع العبيدي أن "برنامج إنماء وضع خطة عمل تدريبية لموظفي وزارة الزراعة لمختلف الاختصاصات لتطويرهم بما يساهم بخدمة البلد"، مبينا أنه "سيتم استقدام مدربين من مختلف دول العالم لتدريب هؤلاء الموظفين".

ويقوم برنامج (إنماء) بتشخيص نقاط الضعف الموجودة في السلسلة الإنتاجية للمنتجات الزراعية من أول الإنتاج في الحقل وصولاً للمستهلك، حيث يقوم بتقديم تكنولوجيا وتقنيات حديثة تضيف قيمة أعلى للمنتج وبكلفة اقل.

وبادرت وكالة التنمية الدولية الأميركية في عام ٢٠٠٩ عبر برنامج (إنماء) بزراعة محصول الفراولة (التوت الأرضي) لأول مرة في العراق، فيما أكدت إدارة البرنامج في عام ٢٠١٠ نجاح التجربة في محافظات ديالى والنجف وكربلاء وواسط.

ويذكر أن القطاع الزراعي في العراق يعاني تراجعا كبيرا منذ سنوات، بسبب الحروب المتعددة التي خاضها العراق، وتراجع الحصص المائية التي تصله من نهري دجلة والفرات وتقلص الدعم الحكومي، في مقابل سياسة انفتاح غير مدروسة على استيراد المنتجات الزراعية من الجوار والدول الأخرى، حتى بات العراق واحداً من كبار المستوردين للمنتجات الزراعية في المنطقة.

قال إنها تتضمّن فائض النفط

برلماني يستبعد التصويت على الموازنة التكميليّة

□ بغداد/المدى

استبعد نائب رئيس اللجنة المالية في مجلس النواب أحمد حسن فيض الله، التصويت على مشروع قانون الموازنة التكميلية خلال الأيام القادمة ، مبيناً أنها تتضمن الفائض المالي من مبيعات النفط والأموال المدورة من الموازنة السابقة.

وقال فيض الله بحسب(الوكالة الإخبارية للأنباء) : إن مشروع قانون الموازنة التكميلية كان من المؤمل أن يصل إلى مجلس النواب في نهاية الشهر الماضي ولكن فوجئنا بتأخير إقرارها في مجلس الوزراء، على أن يتم تسليمها إلى مجلس النواب خلال الأيام القليلة القادمة،وتوقع: بأن تأخذ وقتاً طويلاً لإقرارها(الموازنة التكميلية) من قبل مجلس النواب "كالعادة" بسبب المناقشات المستمرة وطرح المقترحات من قبل الكتل النيابية وكل جهة تسعى لتحقيق مشاريعها وأهدافها.

وأوضح: أن الموازنة التكميلية تتضمن الفرق المالي المتحقق مابين سعر برميل النفط الموضوع في الموازنة العامة والبالغ (٨٥)دولاراً والسعر الحقيقي الذي يباع فيه برميل النفط خلال الأشهر الستة الماضية، بالإضافة إلى الأموال المدورة للوزارات والمحافظات التي لم تصرف تخصيصاتها المالية بشكل كامل في موازنة (٢٠١١).

وكانت الحكومة قد أعلنت الثلاثاء الماضي عن إقرار الموازنة التكميلية لعام ٢٠١٢ الحالي بمبلغ يصل إلى نحو ١١ تريليون دينار عراقي وسيتم تسليمها إلى مجلس النواب للمصادقة عليها، مشيرة إلى تخصيص ٤٠ ألف درجة وظيفية كحاجة فورية ضمن الموازنة التكميلية. وأقرت الحكومة في الخامس من كانون الأول الماضي موازنة العام ٢٠١٢ التي تبلغ ١٠٠ مليار دولار (نحو ١١٧ تريليون دينار عراقي) بعجز يصل إلى ١٣،٥ مليار دولار (نحو ١٧ تريليون دينار)

تشجيع على التعامل بالبطاقات الائتمانية

□ بغداد /المدى

أكدت الخبيرة الاقتصادية إكرام عبدالعزيز أهمية العمل بالبطاقات الائتمانية البنكية وتشجيع المواطن على التعامل بها عن طريق برامج التوعية والتثقيف لتسهيل معاملاته المصرفية. وقالت عبدالعزيز بحسب(للوكالة الإخبارية للأنباء) :إن نظام البطاقات الائتمانية يعد من الأنظمة التكنولوجية الحديثة الذي دخل إلى العمل المصرفي وانتشر في جميع دول العالم إلا العراق مازال متأخراً عنها بسبب تخلفه لسنوات طويلة عن التطور التقني الحاصل في العالم بكافة المجالات. وأضافت: إن استخدام هذه التقنيات في العراق مازال محدوداً وضيقا بسبب غياب المعرفة الكاملة للمواطن بكيفية استخدامها، مشيرةً إلى أنها تحتاج إلى برامج تثقيفية مصرفية لتوعية المواطن وتشجيعه في التعامل بها لأنها ستسهل له الكثير من الأمور المصرفية من خلال سرعة تلبية احتياجاته. وأكدت: أن النظام المصرفي في العراق يحتاج إلى إدخال النظم الإلكترونية الحديثة في عمله وربطه بشبكة اتصالات موحدة كما هو معمول في جميع دول العالم المتقدمة ليساعد على إنجاز المعاملات المصرفية عن طريق الأجهزة الإلكترونية. وتعرّف البطاقة الائتمانية المصرفية أنها عبارة عن قرضٍ مالي يستطيع المستهلك استعماله لشراء مستلزماته ثم التسديد لاحقاً، فإذا كان غير راغب في تسديد جميع ما قام باقتراضه (شرائه) في أي شهر فإنه يسمح له بتدوير جزء أو كل المبلغ المقترض إلى الشهر التالي، ويترتب عليه في هذه الحالة دفع الفائدة على الرصيد المدين (القائم). وأشهر أنواع البطاقات هي بطاقة الحساب، البطاقة المدينة، بطاقة الصراف الآلي، البطاقة الائتمانية المضمونة، البطاقة الذكية، البطاقة المدفوعة مسبقاً، بطاقة الائتلاف، بطاقة السماحات (المكافآت)، البطاقة ذات العلامة التجارية المزدوجة.

لجنة إعمار البصرة تنتقد التصميم الأساسي الجديد للمحافظة

□ البصرة /المدى

انتقدت لجنة الإعمار والتطوير في مجلس محافظة البصرة التصميم الأساس الجديد للمحافظة لإهماله القطاع الزراعي من خلال ترشيحه أراضي زراعية لتكون مناطق تجارية وسكنية، في حين انتقد نائب عن دولة القانون الشركة الأجنبية المنفذة للمشروع، واصفا تصميمها بـ"الهمجي".

وقال رئيس لجنة الإعمار والتطوير في المجلس مصطفى عطية رسن لـ"السومرية نيوز"، إن اللجنة غير مقتنعة بأداء الشركة التشيكية المنفذة لمشروع تحديث وتوسيع التصميم الأساس لمدينة البصرة، خاصة وأنها تجاوزت المدة المحددة لإنجازه"، مبيناً أن "الشركة أعلنت قبل أشهر قليلة عن إنجاز المرحلة قبل الأخيرة من المشروع".

وأضاف رسن أن "مجلس المحافظة سجل اعتراضه على ٢٠ فقرة تضمنها التصميم الجديد، من بينها أنه أهمل القطاع الزراعي رغم أهميته الاقتصادية الكبيرة"، مشيرا إلى أن "التصميم يقضي بتحويل أراض زراعية في قضاءي أبي الخصيب وشط العرب إلى أراض سكنية وتجارية".

وأكد رئيس لجنة الإعمار والتطوير أن "مجلس المحافظة يرفض هذا الإجراء".

من جانبه قال عضو مجلس النواب منصور التميمي إن "التصميم الأساس الذي أعدته الشركة التشيكية يلغي الزراعة في البصرة مع أنها مدينة زراعية قبل أن تكون نفطية أو صناعية"، مضيفاً أن "التصميم بصيغته المطروحة لا يمكن القبول به وإن وافقنا عليه ستلعننا الأجيال القادمة".

واعتبر التميمي أن "التصميم يتسم بالهمجية لأنه لم يراع العمق الحضاري للمدينة ولا حتى معالمها التراثية".

ويشار إلى أن وزارة البلديات والأشغال العامة تعاقدت في العام ٢٠٠٨ مع شركة BOCP التشيكية لتنفيذ مشروع تحديث وتوسيع التصميم الأساس لمدينة البصرة بكلفة مليارين و٩٠٠ مليون دينار، فيما استعانت الشركة المتعاقدة بشركة محلية لمساعدتها بتنفيذ المشروع الذي تضمن تقسيم الأراضي إلى أراض سكنية وتجارية وصناعية وزراعية وسياحية، وقد قدمت الشركة المتعاقدة العديد من المقترحات المثيرة للجدل، وأبرزها دعوتها لإلغاء ميناء المعقل التجاري الذي أنشئ في العام ١٩١٤ من أجل بناء منشآت سياحية في موقعه.

ويذكر أن محافظة البصرة، وضع أول تصميم أساس لمركزها خلال السبعينات، ومن ثم دخل حيز التطبيق في العام ١٩٨٥، وكان من المفترض أن يحدث بعد مرور ٢٥ سنة لكن التصميم لم يخضع للتعديل من ذلك الحين ،الأمر الذي أدى في ظل الفوضى التي شهدتها البلاد بعد العام ٢٠٠٣ إلى انتشار الأحياء السكنية العشوائية، وتفاقم ظاهرة تفتيت الأراضي الزراعية، وزحف تجمعات سكنية باتجاه منشآت نفطية، وتداخل مناطق صناعية مع مناطق سكنية.

الأنبار تمنح رخصة لإنشاء مجمّع سكنيّ

□ الرمادي/المدى

منحت هيئة استثمار الأنبار إجازة استثمارية لإنشاء مجمع سكني في قضاء هيت غربي المحافظة. وقال مدير إعلام هيئة استثمار الأنبار إبراهيم الدليمي بحسب(للوكالة الإخبارية للأنباء) أمس الجمعة: تم منح رخصة استثمارية لشركة محلية تدعى "ظلال الرواسي" لإنشاء مجمع سكني يضم عددا كبيرا من الوحدات السكنية بكلفة تجاوزت الـ(٣٦)مليون دولار في قضاء هيت. وأضاف الدليمي: تم تسليم الأرض للمستثمرين على أن تتم المباشرة في البناء، مؤكداً أن المشروع يتمتع بخدمات متكاملة من أجل تخفيف أزمة السكن في المحافظة. ويذكر إن النمو السكاني المضطرد في محافظة الأنبار جعل الحاجة ملحة لإنشاء وحدات سكنية سواء أفقية أوعمودية البناء لتغطية الطلب الكبير على السكن كما إن توفر المساحات المُعدّة في التصميم الأساس للمحافظة التي يمكن استثمارها في مجال الإسكان ، ويعتبر توفر المواد الأولية للبناء كالحجر والجص والرمل والحصو والسمنت وتوفر الأيدي العاملة الماهرة و شركات البناء من العوامل المهمة التي تسهل عملية الاستثمار في هذا القطاع.

مصادر مطّلعة :سحب العملة القديمة سيستمرّ عامين

□ بغداد /وكالات

قالت عضو اللجنة المالية في مجلس النواب نجيبة نجيب إبراهيم إن البنك المركزي اتخذ إجراءات عديدة لاستبدال العملة العراقية بالتنسيق مع اللجنة المالية. وأضافت نجيب إن البنك المركزي بالتنسيق مع اللجنة المالية اتخذ إجراءات عديدة لاستبدال العملة العراقية تتضمن سحب العملة القديمة على مدار سنتين وتسليمها إلى المصارف التي بدورها ستسلم العملة إلى البنك المركزي على مدار عشر سنوات لإتلافها.

وأضاف: في مطلع عام ٢٠١٣ ستضخ العملة في الأسواق إلى جانب العملة القديمة ،مبينة أن إجراءات سحب العملة ستستمر لسنتين، وستقوم عدة مصارف بتسلم العملة القديمة في جميع أنحاء العراق. وأكدت نجيب: أن العملة الجديدة بعد سنتين ستكون متوفرة في الأسواق المحلية بعد انتهاء قيمة العملة القديمة.

من جانبه قال عضو اللجنة النيابية هيثم الجبوري في تصريحات صحفية إن اللجنة المالية وحتى البنك المركزي كانا خائفين من عملية تسليم الأموال إلى المصارف العراقية قد تشهد تلاعباً أو يتم من خلالها بعض الابتزاز من أجل تقليل وقت التسليم ،لذا وبعد دراسة وفيرة للموضوع وافق محافظ البنك المركزي على أن يكون هنالك وقت كبير متمثلاً بعشر سنوات إلى الأمام من يوم صرف العملة الجديدة مسموح بتسلم العملة العراقية القديمة واستبدالها بالجديدة".

وأوضح الجبوري أن آلية استبدال هذه العملة ستكون خلال سنتين وعلى ثلاث مراحل هي أولا تتم عملية الطباعة وثانيا عملية طرح العملتين داخل الأسواق العراقية وثالثا سحب العملة القديمة وإبقاء العملة الجديدة فقط".

وأكد الجبوري أن "هنالك شركات قدمت عروضاً إلى البنك المركزي والحكومة من أجل التنافس حول عملية طبع العملة العراقية الجديدة ،حيث أن كل شركة تتنافس من ناحية السعر أولا ومن ناحية الضمان ثانيا وأن كلا هاتين القضيتين هما مهمتان جدا ، مشيرا إلى أن كل العروض هي تحت اليد لكن يجب أولا أن نصل إلى القرار النهائي من أجل تبديل العملة أم لا وبعدها يمكن أن نستقبل العروض ومناقشتها بشكل تفصيلي".

وأشار الجبوري إلى أن العروض التي تقدمت هي من سويسرا و روسيا و البرازيل وأن هذه العروض تتنافس من حيث نوعية الورق وعامل الضمان بشكل أساسي ،لذا فإن العروض يجب أن تخضع إلى مناقشة تحت لجنة متخصصة من البنك المركزي العراقي لتحديد أولويات الشركات التي ممكن أن تطبع الأموال العراقية". وكان البنك المركزي قد أعلن في (٢٩ أيلول ٢٠١١) أن العام ٢٠١٣ سيشهد حذف الأصفار وتبديل العملة ،مشيرا إلى أن العملة الحالية شكلت كتلة نقدية كبيرة تقدر بـ٣٠ تريليون دينار.

ويرى بعض الخبراء الاقتصاديين أن العراق غير مهيأ في الوقت الحاضر لحذف الأصفار من الدينار العراقي، مشيرين إلى أن حذف الأصفار يحتاج إلى استقرار أمني وسياسي إضافة إلى الاستقرار الاقتصادي.

وأعلن محافظ البنك المركزي سنان الشبيبي خلال اجتماع الهيئات المستقلة مع رئيس الوزراء نوري المالكي الذي عقد في (١٩ حزيران ٢٠١١) استعداده لتهيئة المستلزمات كافة لاستبدال العملة العراقية.